

تقديم الجامعة الشعبية حول موضوع " إشكالية الإصلاحات بالمغرب "

نعود ثانية ، لنلتقي في الموعد ولنفي بالالتزام، التزام جعل جامعتنا الشعبية في دورتها الثانية تقليدا يجسد انخراطنا في رهانات المستقبل انطلاقا من قناعتنا كحركة شعبية بأهمية التحديات الكبرى، وجسامة الأوراش المفتوحة، وأنية الاستحقاقات المقبلة.

فبعد مضي نصف قرن على إعلان استقلال المغرب، لا يمكن أن ننكر اليوم أهمية التطورات التي طبعت هذه الفترة القصيرة الطويلة، بحيث أصبحت السلطة في العصر الحديث هي سلطة المؤسسات، كما أن الدولة في هذا العصر، وفي كل عصر مستنير، هي دولة القانون.

فتطور الفكرة الإصلاحية في الممارسة العملية تستند على كونها نظام متكامل لا يقبل التبويض، كما لا تقبل أسسه تعدد

المفاهيم. بيان ذلك أن الإصلاح إما أن يكون أو لا يكون. فليس هناك إصلاح كامل وآخر جزئي، أو إصلاح حقيقي ومقابل شكلي، أو إصلاح يلائم مستوى أمة أو شعب وآخر أقل ملائمة.

فرغم التطورات العدة التي عرفتتها الأفكار الإصلاحية ما زالت تعتمد في عمقها على الثوابت من الأسس الإصلاحية وفي مقدمتها اعتبار الشعب مصدر السلطات، وتحديد مدلول السلط، واختصاص كل منها، والتفريق بين هذه الاختصاصات حسب الفروق بين خصوصيات كل سلطة، ثم وضع السلطة في يد المؤسسات والفرد نفسه مؤسسة أو على الأقل تجسيد لها.

هذه الثوابت لا مجال للتنازل عنها في أي نظام ديمقراطي إلا إذا كان المراد التنازل عن الديمقراطية نفسها.

بهذا الوعي، تأتي الجامعة الشعبية كمبادرة نوعية أخرى لتسائلنا عن مصير القضايا الإصلاحية الكبرى التي تخرق المشهد السياسي الوطني لتمثل فضاء حواريا من شأنه أن يثير نقاشا نطمح أن يكون مثمرا وهادئا دون أن يخلو من صراحة بناءة.

أيها السيدات والسادة

بكل صدق نقول، إن جامعتنا الشعبية وهي تطرح إشكالية الإصلاح في المغرب بكل تجلياته وتمفصلاته سياسيا واقتصاديا وتربويا لتجسد قلق الحركة الشعبية المنفتح دوما على تعميق خيار ودور المواطنين كفاعلين مؤثرين في مسار الاختيارات الكبرى. همنا في ذلك تقديم النموذج في درب جعل التنمية السياسية قاعدة للتنمية الشاملة، وهو ما يستوجب جعل المجهود السياسي في خدمة المجهود التنموي.

في ظل هذا الهاجس السياسي المتفاعل مع الهم المعرفي تطرح الجامعة الشعبية موضوع الإصلاحات في المغرب كمحور للتداول والنقاش تروم من خلال ذات الموضوع تسليط الضوء على قضايا هامة تستأثر باهتمام وفضول المواطن في وقت أصبحنا نعاین فيه تطور رأي عام لا يمكن أن ننكر أهميته ومدى تأثيره.

فكيف يمكن أن نؤمن اليوم نسبة نمو مرتفع ومستقر ببلدنا لتقليص، ولما لا استئصال، الآفات الاجتماعية التي تطبع المرحلة الراهنة ؟ وهل يكفي انجاز المشاريع الكبرى لوحدها لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد ؟

وهل في مقدورنا تجاوز النواقص والعراقيل التي لا زالت تحد من فعالية منظومة التعليم والبحث العلمي في بلدنا ؟ ثم هل تكفي القوانين وحدها لعقلنة وتخليق الحقل السياسي مع ما كل ما يعرفه هذا الأخير من تفشي مظاهر الفساد التي تسيء إلى جوهره وتمس بروح قيم الممارسة السياسية بالمغرب ؟

كل هذه الأسئلة وأخرى ستدفعنا إلى التفكير مليا في آليات وأساليب ستمكننا من إنجاز أوراش الإصلاح.

أيها السيدات والسادة

إننا نستشعر اليوم أهمية إشراك المواطن في مواكبة أوراش الإصلاح لكن المواطن ليس في وسعه المشاركة إذا ما شعر أنه مقصي من المجال العمومي أو إذا ما شعر أن هذا المجال ليس ملكا له. فبالقدر الذي يجب أن يسترجع الحقل الاجتماعي من طرف

الأحزاب السياسية، وجب أن يسترجع المجال العمومي من طرف
المواطن.

بدون شك أننا بلغنا اليوم النضج الكافي لوضع قطيعة مع
رواسب الماضي كما أننا طورنا الشجاعة الكافية لتجاوز كل
الأعداء للانخراط في المستقبل بثقة واعتماد منهجية خلاقة تتوخى
استرجاع ثقة المواطن لتفعيل المضامين النبيلة لورش الإصلاح كما
يرضاه صاحب الجلالة نصره الله .

شكرا على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

محمد أوزين / اللجنة المنظمة